

## في التاريخ الاجتماعي

### نظرة في بعض وثائق عقود الزواج من القرن الثالث الهجري

د. فالح حسين  
الجامعة الاردنية

تعتمد هذه الدراسة على بعض وثائق عقود الزواج التي عثر عليها في مصر ، والتي تعود الى فترة مبكرة نسبيا هي القرن الثالث الهجري، واحداها تعود الى القرن الثاني، وقد عثر على أغلبها بصورة جيدة وبعضها شبه كامل . وفي دراستها محاولة لتوضيح فكرة بعض شروط الزواج من خلال ما أوردته وثائق هذه العقود . ولن يتركز الاهتمام في بحث ما هو صحيح أو خطأ ، بل تصوير حالة اجتماعية من خلال الشروط الواردة . بغض النظر عن الآراء الفقهية سواء توافقت مع الشروط أو تعارضت معها . أي أن البحث غير معني بفكرة الافتاء أو البحث عن المسوغ للشروط فهذا أمر متروك للفقهاء ، ولكن الشروط تعني بنفس الوقت حقيقة مرونة التطبيق بغض النظر عن صحة أو عدم صحة الشرط ، فالاصل في النظم الاجتماعية هو الواقع العملي .

هنا نجد الحديث عن المهر المؤجل والمهر المعلن ، كما نجد تحديد قيمة المهر وكيفية دفع المؤجل منه . فالمهر المؤجل يعني هنا ما نفهمه اليوم بمبدأ تقسيط المهر وهو أمر غير معروف عند المسلمين اليوم في التطبيق اذ أننا نستطيع أن نقول وبوضوح أن الغاية من المهر المؤجل كما تدل نصوص الوثائق التي بين أيدينا هي تسهيل عملية الدفع على الزوج حفظا لحق محدد للزوجة في مهرها ، أي كأنه تأجيل لدفع دين استحق للزوجة على الزوج بشكل لا يقبل أي تفسير آخر ، اذ تحدد الوثائق الاقساط كما تحدد مواعيد الدفع ، وبالتالي يتوضح الهدف أو القصد الذي من أجله أجّل قسم من المهر - المهر المؤجل - والذي يختلف عما يفهمه أهل عصرنا اليوم من أن المهر المؤجل كما يقال لتقييد الزوج أو لضمان حق الزوجة في حالة طلاقها من زوجها ، بينما هو في الوثائق لتحديد حق واجب الدفع مع استمرار رابطة الزواج ولا علاقة له (بالعقاب) الذي يفهم من المهر المؤجل هذه الايام ، اذ يبدو أنه حق للزوجة تطالب به حالة الطلاق ، وكأنه عقاب للزوج عند طلاقه زوجته .

دراسات تاريخية ، العددان ٤٩ / ٥٠ ، آذار - حزيران ١٩٩٤

ومن اللافت للنظر اغفال كثير من كتب الفقه الحديث عن المهر المؤجل وحكم التأجيل وسببه اللهم الا الاشارات التي وردت لدى مالك بن انس - امام أهل المدينة - في المدونة الكبرى (١) .

ونجد أيضا في وثائق العقود بعض الشروط التي تحدد العلاقة بين الزوج وزوجته في حالة زواجه من زوجة أخرى ، وشروطا حول العلاقة بين الزوجة وأهلها على سبيل المثال ، كما نلاحظ كثرة عدد الشهود أحيانا .

ولا شك ان الاسلام نظر الى الزواج والعلاقة الزوجية نظرة احترام وتقدير وشجع على اقامة هذه العلاقة على اساس المودة والرحمة المتبادلة قال تعالى « ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة » (٢) . وحث على ان تكون العلاقة علاقة معروف وفي حالة تعذر ذلك اباح التفريق بين الزوجين « فامساك بمعروف او تسريح باحسان » (٣) .

ومن شروط عقد الزواج المهر أو الصداق الذي جعل حقا مخصصا للزوجة ، زاد أو نقص ، قال تعالى « وأتوا النساء صدقاتهن نحلة » (٤) وبين لسان العرب معنى كلمة نحلة انها فريضة أو ديانة أو عطية أو هبة ونحل المرأة مهرها تقول أعطيتها مهرها نحلة اذا لم ترد منها عوضا ، اما كونها فريضة أو ديانة كقولنا ينتحل كذا وكذا أي يدين . وقيل نحلة أي دينا أو ديانة ( وقال بعضهم هي نحلة من الله لهن ان جعل على الرجل الصداق ولم يجعل على المرأة شيئا من الغرم فتلك نحلة من الله للنساء أي فريضة أو هبة ) فهي هبة من الله للنساء وفريضة لهن على الأزواج (٥) .

كما اشترط الاسلام نكاح النساء باذن اهلن ، قال تعالى « فأنكحوهن باذن أهلهن وأتوهن أجورهن بالمعروف » (٦) ، وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا نكاح الا بولي » (٧) ورأى كثير من العلماء ان في الآية الكريمة « وأنكحوا الإيامي منكم » (٨) شرطا من شروط الولاية لان الخطاب كان للرجال دون النساء بتولي النكاح (٩) .

وللاطلاع على بعض ما ورد من شروط في وثائق عقود الزواج ثبت الوثيقة التالية بنصها الكامل وهي تعود الى ربيع الاول سنة ٢٥٩ هـ .

١ - بسم الله [ الرحمن الرحيم ]

٢ - [ هـ ] هذا ما اصدق اسـ [ معيل مولى أحمد ] بن مروان القرشي بمدينة اشمون عايشه

- ٣ - [ ا ] بنت يوسف السا [ كنة بمدينة اشمون عندما خطبها ] - ما الى نفسه وه [ ي ا ] امرأة ايم بالغ بعد ان فو [ ضت ] .
- ٤ - [ ام ] - رها الى جده [ ما يعقوب ] بن اسحق ال [ و ] واشهدت له شهود ؟
- ٥ - بتوكيلها اياه فقبل وك [ الله ] ا وانفذ [ نكاحها واصدقه ] - ما اسمعيل مولى
- ٦ - [ ا ] حمد بن مروان القرشي اربعة دنائير مثاقيل طرا (١٠) جياذ وازنة يعجل بها
- ٧ - [ ا ] سمعيل دينرين مثقالين نقدا حالا معجلا ويبقى لما [ يشة ] ابنت يوسف
- ٨ - على زوجها اسمعيل مولى احمد بن مروان دينرين مؤخرين الى [ خمسة ] ؟ سنين
- ٩ - اولهم ؟ شهر ربيع الاول سنة تسع وخمسين وما يتين وشرط اسمعيل مولى
- ١٠ - احمد بن مروان لامرته عايشة تقوى الله العظيم بحسن الصحبة والمعاشرة .
- ١١ - كما امر الله عز وجل وسنة محمد صلى الله عليه وسلم على
- ١٢ - الامساك بالمعروف او التسريح بالاحسان وشرط اسمعيل .
- ١٣ - مولى احمد ان كل امرأة يتزوجها على امراته عايشة ابنت يوسف .
- ١٤ - [ تقام ] تلك المرأة بيد عايشة تطلق كيف ش [ ات ] من الطلاق .
- ١٥ - وولي عقدة هذا النكاح يعقوب بن اسحق فقبل الوكالة وانفذ
- ١٦ - النكاح ورضي اسمعيل بالمهر المعجل والمؤخر والشروط المسلمات ؟
- ١٧ - في هذا الكتاب والزم نفسه في صحة عقله وبدنه وجواز
- ١٨ - امره لا علة به من مرض او عرة في شهر ربيع الاول سنة تسع
- ١٩ - وخمسين وما يتين وش [ هد على ] ذلك (١١) .  
ومن النص السابق يبدو جليا :

١ - ان الرجل خطب المرأة الى نفسه وهي ( امرأة ايم بالغ ) ثم فوضت امر زواجها الى جدها وهو وليها ، ( والايمن من النساء التي لا زوج لها بكرا كانت او ثيبا ) (١٢) مع ان مالك بن انس اورد في الموطأ حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( الايمن احق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنها صمتها ) (١٣) مما

يشعر ان اليم تعني الثيب وهي التي احق بنفسها في حين ان البكر تستأذن قبل موافقة وليها . وفي الوثائق وردت عبارة ( ايم بالغ تلي نفسها ) (١٤) ، ( ايم بالغ بكر ) (١٥) .

مما قد يشعر ان عبارة ايم كانت تستخدم للثيبات ، خاصة مع ورود عبارة ( تلي نفسها ) في وثيقة رقم (٤٠) السابقة ، ويرى الطحاوي ان من شروط العقود مع النساء ان يكتب عند ذكرها في الشهادة ( وهي امرأة بالغ ) لان البلوغ مما يخطيء عند النساء ( لخفض أمور النساء فيه ) (١٦) فهو اذن لم يتطرق لكلمة ايم ، بكر ، ويبدو لنا ان ورود كلمة ايم هنا لا يقصد بها تحديد البكارة او الثيوب بل لتقرير ان المرأة لا زوج لها لان التأيم ، ( المكوث من دون زواج للرجل او المرأة والايمن من النساء البكر والثيب اذا لم يكن لها زوج ) (١٧) في حين ان الثيب هي التي تزوجت وفارقت زوجها لاي سبب وهي بهذه الحالة عكس البكر وهي التي لم يسبق لها الزواج (١٨) وفي كلتا الحالتين البكر والثيب فانها لا تزوج نفسها بل يزوجها وليها . وذكر مالك بن عمر بن الخطاب ( لا تنكح المرأة الا باذن وليها او ذي الرأي من أهلها أو السلطان ) (١٩) .

وبينا فيما سبق قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لا نكاح الا بولي ) أي ان المرأة لا تزوج نفسها على كل حال ، وهذا ما نجده فعلا في الوثائق التي بين أيدينا (٢٠) وفي حالة عدم وجود الولي من أب أو أخ أو جد أو من يتولى من عصبة المرأة تزويجها فان القاضي نفسه كان يعلن ولياً للزوجة . وهذا يذكر بما رواه مالك عن عمر بن الخطاب (٢١) لكننا اضافة لذلك لدينا ما يثبت ذلك وثائقيا فقد جاء في عقد زواج يعود لفترة متأخرة نسبيا سنة ( ٤٦١ ) هـ ما يلي : -

( وولي تزويجها اياه بذلك الشيخ أبو الفضل العباسي بن هبة الله بن عفيف بأمر القاضي أبو القاسم عبد الله بن علي بن عبد الرحمن خليفة القاضي أبي الحسن مسرة بن عبد الله على الحكم والصلاة والخطابة والقضاء والمظالم بمدينة اشمون وأعمالها ) (٢٢) . ونجد في احدى الوثائق (٢٣) ما يشعر لاول وهلة وكان الزوجة كانت تلي نفسها أي أنها زوجت نفسها بنفسها دون ولي . ويظهر ذلك من وصفها سطر ٣-٤ ( وهي اذ ذاك امرأة بكر بالغ تلي نفسها ومالها ) ولكن متابعة النص تبين بوضوح ان والدها هو الذي تولى تزويجها وورد ذكره ( القاسم بن عبيد الله الولي ) سطر ١٠ ووردت وكتلتها بشكل أوضح سطر ١٣ ( على اقرار رحمه ابنه قاسم ورضاها بوكالة قاسم بن عبيد الله يزوجها من عبد الله بن محمد الزوج ورضاها بالوكالة بها ) ولذلك يفترض فهم العبارة الاولى بمعنى أن لها حرية التصرف بمالها وشخصها أي ان لها استقلاليتها الشخصية والمالية تتصرف دون قيد من أحد ، لان الفهم انها ولية نفسها بشأن الزواج مناقض لما هو معروف في عقود الزواج الاخرى .

٢ - حدد المهر بأربعة دنائير المعجل منه والمؤجل وكان المؤجل نصف المهر ، وقد حددت المدة المؤجلة هنا بخمس سنين ( سطر ٧-٩ ) . ونجد مثل هذا التحديد في بقية الوثائق دون التقيد بالمدة نفسها اذ الاجل يتفق عليه ، اما عن فترة التأجيل فقد تصل الى عدة سنوات ولكنها قد تقتصر لبضع ليال . فقد ورد في احدى الوثائق ان دفع المؤجل عن المهر وهو ثلاثة دنائير يجب ان يتم دفعه في خمس ليال متعاقبة ابتداء من تاريخ عقد الزواج في حين ان المعجل من المهر دينار واحد من أصل مجموع الصداق وهو أربعة دنائير ( وأخرت الثلاثة دنائير الباقي مهرها عليه الى انقضى ( خمسة ) ليلى / متواليات أولهن تاريخ هذا الكتاب ) (٢٤) .

ويبدو ان هذه الحالة استثنائية ، خاصة وان الرجل كان قد استرجع زوجته بهذا المهر بعد ان كان قد طلقها طليقة واحدة ( سطر ٥-٦ ) . وفيما يتعلق بقيمة المهر الصداق ، فنجدده مختلفا اختلافا بينا في وثائق عقود الزواج ، وقد ذكر مالك بن انس اقل المهور هو ربع دينار (٢٥) . وذكر السرخسي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( لا مهر في أقل من عشرة دراهم (٢٦) أي ان الحد الأدنى للمهر هو عشرة دراهم ويساويه دينار واحد في ذلك الوقت . وبالفعل فان قيمة المهر مختلفة بشكل واضح لان ذلك يرجع الى وضع الافراد ، واقل ما عثر عليه في الوثائق البردية كان دينارا واحدا في الوثيقة ( رقم ( P. Berol. 8217 ) ، ويبين جروهمان ، وهو أشهر من عمل في نشر الوثائق البردية العربية ، ان اقصى ما وقفت عليه من قيمة الصداق ما ورد في عقدي الزواج المحفوظين في دار الكتب المصرية تحت رقم تاريخ ١٧٣٥/٣ ، ١٧٣٥/٤ ، ١٧٣٥/٨ . وفي أغلب الاحيان يدفع نصف المهر معجلا كما هو حال العقد الذي بين ايدينا (٢٨) .

٣ - اشترط الرجل على نفسه حسن الصحبة والمعاشرة على الامساك بالمعروف أو التسريح بالاحسان كما يطلب الكتاب والسنة وهذا مقتبس عن الآية الكريمة (فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) (٢٩) .

٤ - أعطى الرجل ، الزوج ، شرطا على نفسه لزوجته أن يكون أمر كل امرأة يتزوجها بعد زواجه منها بيد زوجته هذه ولها ان تطلقها اذا شاءت ، وهذا الشرط يتكرر في وثائق أخرى وبلهجة أكثر تحديدا ووضوحا ، اذ يشترط الزوج في وثيقة تعود لسنة ٢٧٩هـ على نفسه ان اية زوجة يتزوجها مسلمة كانت [ او ] ذمية فامرها بيد امراته هنيذة ابنت اسحق تطلقها عليه ما شاءت من الطلاق [جائز] عليه ولازم له وكل جارية يتخذها عليها . يكون بيعها بيد امراته هنيذة ان شاءت عتقت وانشاءت باعت فعتقها وبيعها جائز عليه ولازم له (٣٠) .

وبجد مثل هذا الشرط ايضا في وثيقة تعود للقرن الثاني الهجري اي سابقة لهذه الوثيقة بحوالي القرن بشكل واضح مما يشعر ان مثل هذا الشرط كان متعارفا عليه من قبل اذ يرد في نص العقد ان الزوجة مريم بنت اسماعيل لها مثل هذا الحق ( فان تزوج عليها .. تزوجها عليها بيد امراته مريم ابنت اسمعيل ان شات طلقت وان شات امسكت .. السرية بيد امراته مريم بنت اسمعيل .. شات باعت وان شات وهبت وان شات صدقت ) (٢١) .

وهذا الشرط يبدو متناقضا مع ما يذكره مالك بن انس في الموطأ عند حديثه عن شروط الزواج اذ يقول ( فالامر عندنا انه اذا شرط الرجل للمرأة وان كان ذلك عند عقدة النكاح ان لا أنكح عليك ولا اتسرر ان ذلك ليس بشيء الا ان يكون في ذلك يمين بطلاق أو عتاقة فيجب ذلك عليه ويلزمه ) (٢٢) . ولكن إشارة مالك هذه تدل على رفضه لمثل هذا الشرط الذي يبدو انه كان معروفا في أيامه . ولكن وثائقنا لا تذكر اشتراط الرجل على نفسه وحسب بل تجعل امر النساء او السراري الاخريات بيد المرأة التي يذكرها العقد ، أي انه يذهب ابعد مما قصد مالك ويثبتته في العقد .

٥ - يبدو ان المرأة هي التي تتولى القبض والابراء منه فيما يتعلق بتسليم المعجل أو حفظ حقها من باقي المهر المؤجل وهذا يتضح من النصوص التي تبين اقرار الزوجة نفسها بالقبض ( اقرار أم علي زوجة جبريل بن جعفر أنها قبضت من زوجها جبريل ... عن معجل صداقها وحازت وأبرأت زوجها ... من هاذين ؟ الدينارين ) (٢٣) . ( شهد الشهود على اقرار قطامة ابنت نصر .. أنها قبضت من زوجها .. معجل صداقها ) (٢٤) . وهذا يوضح ان المرأة شخصا معنية بالقبض ولها يحفظ الحق المؤجل ويشعر ذلك بشخصية المرأة واستقلاليتها المالية .

٦ - يبين نص العقد مسؤولية الرجل ، الزوج ، عما في العقد وانه كان عندما الزم نفسه بالشروط كامل الاهلية القانونية في الصحة والعقل والبدن ( في صحة عقله وجواز أمره لا علة به من مرض أو عره ) سطر ( ١٧-١٨ ) .

٧ - ثم يحمل العقد التاريخ الذي كتب به وهذا نجده في جميع العقود دون استثناء .

٨ - خلو النص الذي بين أيدينا من الشهود لا يعني عدم وجودهم بل يفترض ذكرهم في ورقة منفصلة (٢٥) بل اننا نلاحظ المبالغة في ذكر أسماء الشهود أحيانا كما هو الحال في وثيقة عقد الزواج رقم ٣٩ لسنة ٢٦٤ هـ الذي يعدد أسماء وشهادات ستة

عشر شاهدا (٢٦) ، وفي وثيقة الزواج رقم ٤١ سنة ٢٧٩ وهو على الرق كان عدد الشهود خمسة وكتبت شهاداتهم بأيد مختلفة مما يشير الى أن كلاً منهم كتب شهادته بخط يده ، وهنا نود أن نذكر أن عبارة ( كتب شهادته ) أو ( كتب بخطه ) أمر كثير الوجود في مثل هذه الوثائق (٢٧) .

٩ - وقد ترد في عقود الزواج شروط أخرى متعلقة بالعلاقة بين الزوجة وأهلها بعد الزواج مثل ( ولا يمنعها من أهلها ولا يمنع أهلها منها ) وان لم يرد هذا الشرط في الوثيقة التي ذكرنا نصها هنا ، إلا أننا نجده يتكرر في وثائق أخرى وفي وقت مبكر يسبق هذه الوثيقة ، ومثل هذا الشرط يحفظ حق الزوجة في استمرار علاقتها بأهلها في عقد الزواج ، وهي ليست حالة فردية لأننا نجد مثل هذه العبارة متكررة وبنفس النص غالباً مما يشعر بتداول هذا الشرط غالباً (٢٨) .

وقد تحرر وثيقة منفصلة عن عقد الزواج ( براءة ) تعترف بها المرأة بما وصلها من زوجها من مهر معجل أو بما قبضت من المؤجل لاحقاً . وفي هذه الحالة يتبين لنا أن مثل هذا الاقرار كان يكتب على نسختين كما يبدو من المثال التالي : -

- ١ - نسـ[خ]ات .
- ٢ - بسم الله الرحمن الرحيم .
- ٣ - شهد من أثبت شهادته في آخر هذه البراءة على قرار أم عـ[ ] زوجة جبريل بن جعفر الجدي أنها
- ٤ - قبضت من زوجها جبريل بن جعفر دينارين مئائيل ( طري [جيا]د عن معجل صداقها وحازت - وابـ[ر]ء[ت] ؟ زوجها جبريل بن جعفر
- ٥ - من هذين الدينارين براءة قبض واستيفا وذلك في رجب من سنة سبع وتسعين ومايتين شهد على ذلك . . . . (٢٩) .

وتمثل مثل هذه الوثيقة مدى استقلالية شخصية المرأة الاجتماعية والمالية حيث كتبت البراءة باسم المرأة واقرارها لاثبات حق الزوج بالدفع واقرار زوجته بالقبض بشهادة الشهود ، كما تبين بشكل واضح أن البراءات ( الصكوك ) الخاصة كانت تكتب على نسختين يحتفظ كل من طرفي العقد بنسخته الخاصة (٤٠) ، ويبين الطحاوي في كتاب الشروط الصغير الذي يمثل أقدم ما وصلنا في فقه الشروط أي توثيق المعاملات والعقود أن مثل هذه الكتب تبدأ ب ( هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب ) (٤١) .

د. فالح حسين .....

ثم ينسق الكتاب حتى يؤتى على تاريخه . أي ان هذه العبارة ترد في صدر الكتاب قبل النص ، والطحاوي قريب جدا بل هو معاصر لتاريخ كتابة هذه النصوص التي بين ايدينا كما انه مصري أيضا .

وقد يكتب بالمبلغ المؤجل من صداق المرأة صك ( ذكر حق ) على زوجها وبذا فانه يكسب شرعية الدين للمرأة على زوجها ، ويكتب منفصلا عن عقد الزواج كما في الوثيقة التالية :

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم .
- ٢ - ذكر حق يونة ابنت حليصي على زوجها يزيد بن قاسم
- ٣ - الجرار عليه عشرة الدنانير ؟ وزن المئاقيل الجديد عينا
- ٤ - ذهباً نقد جيد وهذا ؟ العشرة الدنانير ؟ حالة
- ٥ - ليونة ابنت حليصي على زوجها يزيد بن قاسم الجرار
- ٦ - والعشرة الدنانير ؟ بقية صداقها ومن قام بالذكر الحق
- ٧ - اقتضاه ومن احالت عليه اقر لها بحققها شهد على ذلك
- ٨ - اليسع بن عيسى وهو كاتب الصك وشهادته في انسلاخ
- ٩ - صفر سنة ثلث وثلثين ومايتين .. (٤٢) .

ثم تستمر الوثيقة بذكر الشهود وهم سبعة وعشرون شاهدا وقد كتبت بعض الشهادات في وقت لاحق سنة ٢٤٥ في شوال وذى الحجة ( سطر ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ) وبعضها كتب في نفس العام ولكن بتاريخ لاحق لتاريخ الصك ( سطر ١١ ، ١٣ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٤ شهر ربيع الاول ) ويبين الطحاوي صيغة كتابة وثيقة ذكر الحق عموما كما يلي :

( ذكر حق فلان بن فلان الفلاني على فلان .. شهد على اقرار فلان .. يعني المطلوب وفلان .. يعني الطالب بجميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب ثم تنسيق الشهادة عليهما ) (٤٣) .

وذكر الحق هو الصك والجمع ذكور حقوق ويقال ذكور حق أي صكوك (٤٤) .  
وأورد الطحاوي ضمن صيغ كتابة مثل هذه الذكور حق ( من قام بهذا الذكر حق فهو ولي ما فيه ) (٤٥) .



ومما يلفت الانتباه ان احدى وثائق عقود الزواج تحمل اسماء نصرانية (قبطية) لكلا الزوجين مما يحمل على الظن انه عقد زواج بين نصارى واذا كان كذلك فان النص يشبه الى حد كبير عقود الزواج الاخرى التي كانت عقود زواج اسلامية من حيث الشروط العامة للعقد كالمهر المعجل والمؤجل ووجود الولي كما نجد اشارة الى تقوى الله واحسان صحبة الزوجة ، ولكن ليس هناك اشارة ( لامر الله ورسوله او الى فكرة الامساك بالمعروف او التسريح باحسان مثلا وربما لان فكرة الطلاق عند النصارى غير وارده في ذلك الوقت ونرى من المفيد اثبات نص وثيقة العقد التي تعود لشعبان سنة ٢٧١ هـ .

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم
- ٢ - هذا ما اصدق يحنس بن شنودة الساكن بمدينة اشمون دروا ابنت
- ٣ - شنودة الساكنة مدينة كذا عندما خطبها الى نفسها وهي امرأة ايم بالغ تلي
- ٤ - نفسها .. ( . . فلان بن فلان البقال واشهدت له شهودا
- ٥ - بتوكيلها اياه في انكاحها ) ب فاصدقها اربعة دنائير
- ٦ - عينا ذهباً لمراته قبل اصابته بها ودخوله عليها دينرين نقدا جياذ
- ٨ - خمس سنين متواليات اولهن شعبان من سنة احدى وسبعين ومايتين وعليه تقوا
- ٩ - الله وحده لا شريك له واحسان صحبتها وقد اوصل يحنس بن شنودة الدينرين
- ١٠ - المعجلين الى امراته دورا ( ابنت شنودة .. ) واقرت بوصولهما اليها وذلك
- ١١ - في العشر الاواخر من شعبان سنة احدى وسبعين ومايتين شهد على ذلك
- ١٢ - ..... (٤٦) .

ونستطيع ان نستخلص من الاستعراض السابق مايلي:

- ١ - ان المهر المؤجل كان في هذه الفترة بمثابة دين مؤجل للزوجة على زوجها ويفترض انه شكل نوعا من التسهيل على الزوج بالدفع خاصة واننا نجده مقسما دائما بشكل واضح .
- ٢ - ان المرأة كانت هي نفسها صاحبة الحق في المعجل والمؤجل من المهر وليس وليها فيصدر القبض والاستبراء منه عنها شخصيا وهذا يعني الاعتراف العملي باستقلال شخصيتها ماليا واجتماعيا .

- ٣ - يبدو ان الزوج كان يخطب المرأة الى نفسها اولاً ثم يتم توكيل الولي بعد موافقتها لاتمام الزواج تمشياً مع المبادئ الاسلامية.
  - ٤ - ركزت بعض الشروط على عدم امكانية تحكم الزوج بعلاقة الزوجة مع اهلها بعد الزواج .
  - ٥ - نجد من بين الشروط شرطاً يعطي المرأة الحق في التدخل في حالة تعدد الزوجات أو اتخاذ السراري وكأنه نوع من الحد من تعدد الزوجات .
  - ٦ - هناك تشابه كبير بين نصوص عقد الزواج للمسلمين والنصارى في هذه الفترة.
- ولا بد من التنويه في نهاية هذا البحث بان الدراسة التحليلية لهذه الوثائق لا يمكن أن تعطي الحكم النهائي في موضوع عقود الزواج وحقوق المرأة ودورها في حياة الاسرة بعمامة ، لان النصوص قليلة جداً وتتناول جانباً واحداً من الموضوع وقد يكون هناك سواها وفيه من المعلومات ما يوضح ما ورد فيها، او يخالفه او يعدله . كما ان في كتب الفقه الكثير مما لا بد من الرجوع اليه في هذا المجال بشكل عام . ولكننا حرصنا على عرضها وتحليل ما ورد فيها وما يعطيه من دلالات واشارات لايماننا بأهمية اعتماد النص المكتوب ، لا سيما اذا كان وثيقة أصلية في كتابة تاريخ امتنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري بعمامة .

### الحواشي :

- |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>(١) أنظر : مالك بن أنس ، المدونة ج٢ ص ١٦٠</p> <p>(٢) سورة الروم ( ٢١ ) .</p> <p>(٣) البقرة ( ٢٢٩ ) انظر ( ٢٣١ ) .</p> <p>(٤) النساء ( ٤ ) انظر آية ( ٢٠ ) .</p> <p>(٥) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة نحل ج ١١ ص ٦٥٠ ( طبعة دار صادر - بيروت ) .</p> <p>(٦) النساء ( ٢٥ ) .</p> <p>(٧) سيد سابق ، فقه السنة ، دار الكتاب العربي بيروت ، طبعة ثالثة ١٩٧٧ ج ٢ ص ١٢٦ .</p> <p>وقال رواء أحمد وأبو داود والترمذي .</p> <p>(٨) سورة النور ( ٣٢ ) .</p> <p>(٩) سيد سابق ، فقه السنة ج ٢ ص ١٢٥-١٢٦ .</p> <p>اي جديدة الضرب انظر جروهمان في اوراق البردي العربية ج ١ ص ٧٥ .</p> | <p>(١) أنظر : مالك بن أنس ، المدونة ج٢ ص ١٦٠</p> <p>١٨٩ طبعة دار الفكر للطباعة والنشر، دون تاريخ ولم يتطرق له في الموطأ ، انظر : الموطأ، كتاب النكاح ج٢ ص ٥٢٣ - ٥٣٠ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء التراث العربي بيروت ١٩٨٥ . وكذلك الشافعي في الام ج ٥ كتاب النكاح ص ٣ وما بعدها ، تحقيق محمد زهدي النجار ، مكتبة الكليات الازهرية طبعة أولى ، القاهرة ١٩٦١ ،</p> <p>الرخسي ، المبسوط ج٥ باب المهور ص ٦٢ وما بعدها طبعة دار المعرفة ( أوفست ) ، ابن قدامة ، المغني ج ٧ ص ٣٣٧ وما بعدها .</p> <p>دار الكاتب العربي ( أوفست ) بيروت، ١٩٧٢</p> <p>ابن هابدين ، حاشية ابن عابدين ج٣ باب المهر ص ١٠٧ وما بعدها ، طبعة ثالثة - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٨٤ .</p> |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

- (١١) انظر جروهان ، أوراق البردي العربية ج ١ ص ٧٣ - ٧٤ عقد زواج رقم (٢٨) يعود لسنة ٢٥٩هـ وكتب العقد على ورقة بردي صفراء وهذا النص لا يحمل أسماء الشهود ويفترض ان شهادة الشهود دوت في صك منفصل وهذا امر معروف في بعض الوثائق البردية ، انظر جروهان ، ج ١ ص ٧٧-٧٨ ولذا فهذا النص لا نقص فيه من نهايته ، وهو كما يبدو شبه كامل لم يفقد منه شيء .
- (١٢) ابن منظور - لسان العرب ، مادة ايم ج ١٢ ص ٣٩ .
- (١٣) مالك بن انس ، الموطأ طبعة محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر دار احياء التراث العربي بيروت ١٩٨٦ ج ٢ ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .
- (١٤) جروهان ، ج ١ ، ص ٨٥ عقد زواج سنة ٢٧١ .
- (١٥) جروهان ، ج ١ ص ٨٨ عقد زواج رقم (٤١) سنة ٢٧٩ .
- (١٦) الطحاوي ، ابو جعفر احمد بن محمد ت ٣٢١ هـ .
- كتاب الشروط الصغير ، جزءان تحقيق روجي أوزجان مراجعة عبد الله محمد الجبوري ، نشر رئاسة ديوان الاوقاف ، سلسلة احياء التراث الاسلامي (١١) ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٤ ج ١ ص ١١ وجاء في احدى الوثائق وصف الزوجة انها ( ايم بكسر بالغ ) انظر :
- Grohmann, Arabische Papyri aus den Staatlichen museen zu Berlin, Der Islam (22) 1934 p. 48.
- (١٧) انظر ابن منظور ، لسان العرب ، ايم ، ج ١٢ ص ٤٠ .
- (١٨) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة ثيب ، ج ١ ص ٢٤٨ ، انظر مادة بكر ج ٤ ص ٧٨ .
- (١٩) مالك بن انس ، الموطأ ، ج ٢ ص ٥٥٢ ، انظر الموسوعة الفقهية ج ٢ ص ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ طبعة اولى ١٩٨٦ وزارة الاوقاف - الكويت .
- (٢٠) انظر عقد زواج رقم ٣٠ مؤرخ بسنة ٢٦٤ ، جروهان ج ١ ، ص ٧٩ عقد زواج رقم ٤٢ يعود للقرن الثالث الهجري ج ١ ٩٢-٩٣ .
- (٢١) انظر هامش رقم ٨ ( الصفحة السابقة ) .
- (٢٢) جروهان ، أوراق البردي العربية ، ج ١ ص ١٠١ عقد زواج رقم (٤٥) سطر ١٢-١٥ .
- (٢٣) الوثيقة رقم (١٠) التي نشرها جروهان ، في مجلة Der Islam عدد ٢٢ لسنة ١٩٣٤ بعنوان
- Arabische Papyri aus den Statlichen muessn zu Berlin p. 38.
- (٢٤) جروهان ، أوراق البردي العربية ج ١ رقم ٤٥ ص ١٠٠-١٠١ الأسطر ٨-١٠ .
- (٢٥) مالك بن انس ، الموطأ ج ٢ ص ٥٢٨ .
- (٢٦) الرخسي ، المبسوط ج ٢ ص ٨١ .
- (٢٧) جروهان ، أوراق البردي العربية ج ١ ص ٧٦ يقصد هنا المهور المتداولة على النطاق الشعبي بين الناس ولا يقصد بها الحالات الفردية التي قد نجدها بين الخلفاء والامراء او سواهم مما لا ينطبق على الحالات الطبيعية في المجتمع اذ لا قياس على الاستثناء او على الحالات المقصودة هنا .
- (٢٨) وكذلك العقد رقم ( ٤٠ ، ٤٤ ، ص ٨٥ ، ص ٩٧ ) من المنشور في أوراق البسري العربية ج ١ وعقود اخرى مشابهة ضمن أوراق مجموعة برلين رقم ١٢٧٨٩ ، ٧٢١٧ انظر جروهان ، أوراق البردي العربية ج ١ ص ٧٦ - ٧٧ .
- (٢٩) البقرة (٢٢٩) انظر ايضا اية (٢٣١) النساء (١٩) الاحزاب (٤٩) .

- (٣٠) جروهمان ، اوراق البردي العربية ج ١  
ص ٨٩ عقد رقم ٤١ لسنة ٢٧٩ سطر ٨-١٠.
- (٣١) Grohmann, Arabische Papyri..  
Der Islam, (22), 1934, p. 30-31.
- (٣٢) مالك بن انس ، الموطأ ج ٢ ص ٥٣ .
- (٣٣) جروهمان ، اوراق البردي العربية ج ١،  
ص ١١٢ رقم ٤٩ .
- (٣٤) جروهمان ، اوراق البردي العربية ج ١ ، ص  
١١٤ رقم ٥٠ انظر وثيقة رقم ٤٥ . سطر  
٩-٧ .
- (٣٥) انظر جروهمان ، اوراق البردي العربية  
ج ١ ص ٧٧-٧٨ .
- (٣٦) جروهمان ، اوراق البردي العربية ج ١  
ص ٨٠-٨١ .
- (٣٧) Grohmann, Arabische Papyri..  
Der Islam, (22), 1934. Nr. 10,  
p. 37 .
- وانظر ايضا ص ٤٠ سطر ٢٧، ٢٥ حيث اثبت  
الناشر كلمة Hand Zeichen بالالمانية  
وفعلا يظهر في الاصل ( التوقيع ) ويمود تاريخ  
هذا العقد لسنة ٢٩٥ .
- (٣٨) انظر مثلا سطر ١٠ من الوثيقة رقم ٨ .  
Grohmann, Arabische Papyri..
- (٤٥) ورجع الناشر تاريخ العقد بالقرن الثاني  
الهجري وانظر ايضا رقم ١١ سطر ٨ ص ٤٥  
اذ جاء النص ( ولا يمنعها من زيارة أهلها  
ولا يمنع أهلها من الدخول عليها ) . وفي اوراق  
البردي العربية ج ١ ، واعقد زواج رقم ٣٩  
لسنة ٢٦٤ هـ سطر ١ ص ٧٨ ، عقد زواج  
رقم ٤١ لسنة ٢٧٩ هـ سطر ١٠ ص ٨٩ نجد  
نفس النص المشار اليه ( ولا يمنعها من  
أهلها ولا يمنع أهلها منها ) .
- (٣٩) جروهمان ، اوراق البردي العربية ج ١ ص  
١١٢ وثيقة رقم ٤٩ لسنة ٢٩٧ هـ ورد في الاصل  
تاريخ الوثيقة ٢٩٩ هـ ونعتقد انه خطأ مطبعي .  
انظر وثيقة رقم ٥٠ ص ١١٤ ومضمونها : اقرار  
قطامة ابنة نصر الفران الساكنة بمدينة
- (٤٠) اشمون انها قبضت من زوجها ( معجل صداقها  
الذي عقد به اليها ) وتعود للقرن الثالث الهجري  
انظر الطحاوي ، ابو جعفر احمد بن محمد  
ت ٣٢١ - كتاب الشفعة من كتاب الشروط  
الصغير ج ٢ ص ١١٠ - ١١٠٢ وانظر ج ١  
ص ٤٥٥ ، ٤٦٤ . وهو جزءان تحقيق روجي  
اوزجان مراجعة عبد الله محمد الجبوري ،  
نشر رئاسة ديوان الاوقاف ، سلسلة احياء  
التراث الاسلامي ( ١١ ) مطبعة العائلي ،  
بغداد ١٩٧٤ .
- (٤١) انظر الهامش السابق .
- (٤٢) جروهمان ، اوراق البردي العربية ج ١  
ص ١٠٦ - ١٠٨ رقم ٤٨ .
- (٤٣) الطحاوي ، كتاب الشروط الكبير ج ١  
ص ٤٦٤ .
- (٤٤) انظر الزمخشري ، جار الله ابو القاسم  
محمود بن عمر ( ت ٥٣٨ هـ ) الفصل ، تحقيق  
عبد الرحيم محمود اوفست دار المعرفة ،  
بيروت ١٩٧٩ ص ١٤٤ . الزبيدي ، محمد  
مصطفى ، تاج العروس تحقيق عبد الكريم  
الغرباوي ، وزارة الاعلام - الكويت - سلسلة  
التراث العربي ( ح - ١ ) ١٩٧٢ ط ١ ص ٣٧٩ .  
ابن منظور ، لسان العرب ، مادة ذكر ج  
ص ٣١٠ .
- (٤٥) الطحاوي ، الشروط الكبير ج ١ ص ٤٦٥  
وانظر الشروط الصغير باب اذكار الحقوق  
والرهون ص ٥٥ - ٤٦١ . قارن مع سطر  
٧-٦ من الوثيقة .
- (٤٦) جروهمان ، اوراق البردي العربية ج ١ ص  
٨٥-٨٦ عقد زواج رقم ٤٠ سنة ٣٧١ هـ  
وهو مكتوب على ورقة بردي ( نود هنا ان  
نشير بوضوح ان الوثيقة او ناسرها لا تلحق  
الى كون الزوجين من النصارى وانما  
شجعنا على الظن على ما قلناه الاسماء  
النصرانية للزوجين وليس لدينا دليل واضح  
على ظننا الذي اقمناه على أساس عدم  
الاشارة الى سنة محمد ( ص ) او مسألة  
الاسماك بغيره او التبريح باحسان .